

Distr.  
GENERAL

A/C.6/49/5  
18 November 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون

اللجنة السادسة

البند ١٣٦ و ١٣٧ و ١٤٠ من جدول الأعمال

عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها

السادسة والأربعين

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة

وبتعزيز دور المنظمة

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، موجهة إلى  
الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية  
الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم البيان الذي أصدره الناطق باسم وزارة الخارجية بجمهورية كوريا الشعبية  
الديمقراطية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية  
العامة في إطار البنود ١٣٦ و ١٣٧ و ١٤٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) باك جل يون

السفير

الممثل الدائم لجمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية لدى

الأمم المتحدة

\*9445710\*

## مرفق

بيان أصدره الناطق باسم وزارة الخارجية بجمهورية كوريا  
الشعبية الديمقراطية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤

إن "معاهدة أولسا المكونة من خمس نقاط" هي وثيقة زائفة تفتقر إلى الشروط اللازمة ولا تترتب عليها أي إجراءات رسمية بوصفها اتفاقا بين البلدان.

كما يبين النص الأصلي "للمعاهدة" الذي تم اكتشافه قبل عامين، ليس هناك تصديق أو توقيع للإمبراطور كوجونغ الذي كان موجودا آنذاك، كما أن "المعاهدة" ليست مختومة بخاتم الدولة، وليس لها عنوان. ولم يعترف بها الإمبراطور قط.

وحسبما اعترف كونوشوك هياشي، الذي كان وزيرا باليابان وقت تليفق "المعاهدة"، فقد تم تليفق "المعاهدة" بشكل قسري من جانب الإمبرياليين اليابانيين من خلال حشد قواتهم المسلحة.

يتضح مما سبق ذكره، فإن "معاهدة أولسا المكونة من خمس نقاط" هي وثيقة زائفة لم تكن لها أي صلاحية قانونية سواء من وجهة نظر القانون المحلي لكوريا السابقة أو من وجهة نظر "القانون الدولي" آنذاك.

وبالرغم من ذلك، ترفض سلطات حكومة اليابان الإقرار بالجرائم التي ارتكبتها الإمبرياليون اليابانيون في الماضي. وهذا يبين بجلاء مدى وقاحتهم وصفاقثتهم، ويدل على أنهم لا يزالون يضمرون المطامع الجامحة بالعدوان والسيطرة على البلدان الآسيوية، بما فيها كوريا.

إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشعبها ينددان بأسى بالموقف والاتجاه غير المنطقيين اللذين تتخذهما حكومة اليابان، وذلك بعدم إقرارها بتلك الحقيقة التاريخية الصارخة. وإنه لمن الحماسة الآن محاولة ستر الجرائم السابقة للإمبرياليين اليابانيين في طي النسيان.

والخلاف حول "المعاهدات" القديمة بما فيها "معاهدة أولسا المكونة من خمس نقاط" لا يقتصر على الاعتراف أو عدم الاعتراف بقانونيتها أو صلاحيتها. فهو يبين ما إذا كانت حكومة اليابان مستعدة للتكفير بصدق عن جرائمها السابقة ضد كوريا والتخلي عن ماضيها ذي النزعة العسكرية.

ويجب أن تقر حكومة اليابان صراحة بالجرائم التاريخية التي ارتكبت ضد الشعب الكوري وأن تكفر عنها بصورة جديدة في وقت مبكر.

— — — — —